Journal Of the Iraqia University (75-10) July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

موقف العراق من التطورات السياسية في تركيا في عهد مصطفى كمال(١٩٢٣ – ١٩٣٨)

أ. د. عصام كاظم الفيلي
كلية التربية الجامعة المستنصرية
Dr. Issam K.Abdlradha
College of Education/Al-Mustansiriya University
essamalfile@gmail.com

الملخص

وجدت التطورات السياسية الداخلية في تركيا صدى لها في تقارير البعثة الدبلوماسية العراقية ولدى الرأي العام في العراق ممثلا بالصحافة ورجال الدين العراقيين بحكم العلاقات التي كانت تربط تركيا بالعراق.كانت الحكومة التركية قد سعت لتقليد الدول الاوربية في مجالات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية فواجهت انتقادات وصعوبات جدية لان المجتمع التركي لم يكن مهيئا لذلك خاصة ان الكثير من الاجراءات الاتاتوركية كانت تتقاطع مع جوهر الدين الحنيف . والتي تعد حالة غير مألوفة في العالم الاسلامي بما في ذلك العراق إضافة إلى ان بعض الاجراءات الحكومية التركية ساهمت في خلق. تقارب مع الحكومة العراقية. وبالتحديد تجاه. اكراد تركيا . ان مهمة هذا البحث هو متابعة هذه التطورات وانعكاسها في العراق . الكلمات المفتاحية: تركيا – مصطفى كمال – العراق – القوانين التركية

Abstract

Internal political developments in Turkey resonated in the reports of the Iraqi diplomatic mission and with Iraqi public opinion, as represented by the press and Iraqi religious figures, given the historical ties between Turkey and Iraq.The Turkish government had sought to emulate European countries in various political, economic, and social spheres, but faced serious criticism and difficulties because Turkish society was not prepared for this, especially since many of Ataturk's policies conflicted with the core tenets of Islam. This was an unusual situation in the Islamic world, including Iraq. Furthermore, some Turkish government actions contributed to a rapprochement with the Iraqi government, particularly regarding the Kurds in Turkey. The aim of this research is to examine these developments and their impact on Iraq.

المقدمة ونطاق البحث وتحليل المصادر :

حظيت التطورات السياسية الداخلية في تركيا خلال عهد مصطفى كمال باهتمام العراق بسبب الجوار الجغرافي بين البلدين، فقد جاء وصول هذا الزعيم التركي الى السلطة إيذاناً بعهد جديد في الحياة التركية بعد أن قضى على الدولة العثمانية التي عدها السبب الأساسي في تدهور أوضاع البلاد في مختلف الصعد، فأصبح مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية وإلغى السلطنة ووضع دستور للبلاد، وتأسيسه حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن تطورات أخرى حظيت باهتمام الرأي العام العراقي الرسمي منه والشعبي على حد سواء.تابع العراق أولاً بأول ما كان يجري في جارته الشمالية، وأبدت الدبلوماسية العراقية اهتمامها الملحوظ بهذه الأحداث التي جاءت متسارعة استلزمت من البعثة الدبلوماسية العراقية أن توافي صانع القرار السياسي العراقي بما يجب أن يتخذه إزائها، لاسيما أن تركيا كانت تعيش مرحلة غير مستقرة وتنعكس تطوراتها على العراق الذي كان تحت الهيمنة البريطانية، ولم يكن قد حصل على استقلاله من بريطانيا، كما أن تركيا لم تكن قد تخلصت نهائياً من أتباع ومؤيدي حكومة السلطان العثماني السابق الى الحد الذي كانوا مايزالون في أروقة الحكم ومراكز القرار السياسي التركي.هيأ الإنجاز الكبير الذي حققه مصطفى كمال في مؤتمر (لوزان) عام ١٩٢٣ في تهيئة الأوضاع لصالحه، ومنحه القدرة على اتخاذ خطوات جدية باتجاه إزاحة المؤسسات القديمة والتركيز على البناء الداخلي وتأسيس حزب سياسي يدعم توجهاته، وإيجاد منظمات ذات طابع جماهيري ظاهرياً، إلا أنها كانت تستهدف دعم أفكار الحزب والترويج لها، لاسيما بين صفوف الشباب التركي. تابعت المفوضية الملكية العراقية انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالمجتمع التركي، مثلما أثرت على المجتمعات العالمية بأسرها، كما وجدت الإجراءات الداخلية التي قامت بها الحكومة التركية وسعيها للاقتراض الخارجي، وتأكيدها على أهداف

القروض ونتائجها، كما وتعرضت الإجراءات العلمانية التي قامت بها حكومة أنقرة لانتقادات بعض الأوساط الشعبية في العراق، لاسيما في مجال " تتريك الأذان "، فقد عد رجال الدين وخطباء الجوامع أن هذه الخطوة أضعافاً لارتباط الأتراك بالدين الإسلامي الحنيف، فضلاً عن تطورات أخرى في المجالات السياسية والاجتماعية، التي ألقت بظلالها على موقف العراق الرسمي والشعبي تجاهها.تحدد نطاق البحث بالمدة من ١٩٢٣ حتى عام ١٩٣٨، فالمدة الأولى تمثل تسنم مصطفى كمال الحكم في تركيا بعد الإطاحة بالدولة العثمانية عبر مرحلة طويلة من الكفاح الوطني وعقد عدد من المؤتمرات التي انتهت بمعاهدة (لوزان) التي هيأت لتركيا معالم استقرارها.أما عام ١٩٣٨ فيمثل وفاة زعيم الأتراك ورئيس جمهورية تركيا مصطفى كمال أتاتورك، وتسنم عصمت أينونو مسؤولية إدارة الحكم في البلاد، لتشهد تركيا تطورات أخرى يستلزم بحثها في دراسة مستقلة.اعتمد البحث على مصادر متنوعة ومختلفة يقف في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة الموجودة نسخ منها في دار الكتب والوثائق بالمكتبة الوطنية ببغداد، وهي تتضمن تقارير وكتب رسمية أرسلتها المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية، وتكمن أهميتها في أنها وثائق رسمية تابعت أولاً بأول ما كان يجري في تركيا البلد المجاور للعراق والذي لا غنى عن الأخير في متابعة تطوراته في المجالات المختلفة، وتضمنت هذه التقارير والكتب تصورات وتحليلات المفوضية لها، من أجل وضع صانع القرار العراقي أمام صورة واضحة لما يجب عليه أن يتخذ قراراته إزائها كما كان للموقف الشعبي العراقي موقفه من قرارات معينة لاسيما من علمانية النظام في تركيا.كان للوثائق البريطانية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية البريطانية (Foreign office) والتي تكتب اختصاراً (F. O) حيزها في المعلومات التي أوردتها الدراسة، وتكمن أهميتها في أنها تعكس وجهة نظر بريطانيا التي كان العراق تحت سيطرتها في أحداث شهدتها تركيا.استفادت الدراسة من الكتب العربية والمعربة مثل كتاب " دراسات عن تركيا " الذي نشره معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية التابع للجامعة المستنصرية، وهو عبارة عن أربع أجزاء تطرقت الى كل ما يتعلق بتاريخ تركيا الحديث والمعاصر، كما استفاد البحث من كتاب " تركيا المعاصرة " الذي أصدره مجموعة مؤلفين من جامعة الموصل، وفيه موضوعات مختلفة عن تركيا كتبها أساتذة مختصون بتاريخ تركيا الحديث والمعاصر أمثال خليل علي مراد وعوني عبد الرحمن السبعاوي وغيرهما من المؤرخين العراقيين. كما كان للمعلومات التي أوردها حميد أوزسلان المعنون " تاريخ تركيا المعاصر " حيزاً من المعلومات التي أوردها الدراسة.لم يكن بإمكان الدراسة أن تستغني عن المصادر الأجنبية، فعلى الرغم من قلتها فإنها أعطت صورة عن تاريخ هذا البلد، وعكست وجهة نظر المؤلفين الغربيين بالتطورات السياسية التي شهدها عهد مصطفى كمال أتاتورك مثل كتاب :

"History of the ottoman Empire and Modern Turkey"

لمؤلفه "S. I. Shaw" وغيرها من الكتب الأجنبية.

واستفادت الدراسة من عدد من الرسائل والأطاريح الجامعية لا بسبب كونها دراسات علمية أشرف عليها أساتذة مختصون في حقل اختصاصهم، وناقشها مثلهم، واعتمدت على مصادر ووثائق متعددة استحق كتابها الشهادة العلمية فيها مثل رسالة الماجستير لسعاد حسن جواد المعنونة : " التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ " التي قدمتها الى كلية الآداب بجامعة بغداد، ورسالة الماجستير لسجا محسن محمد المعنونة " الأسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري " وإطروحة الدكتوراه لعصام كاظم عبد الرضا المعنونة: " انتفاضة عام ١٩٢٥ في تركيا وانعكاساتها على قضية الموصل " التي قدمها الى عمادة كلية التربية – الجامعة المستنصرية.كما كان للبحوث والدراسات وجودها في ثنايا المعلومات التي أوردتها الدراسة ونشرتها المجلات العلمية العراقية، فضلاً عن محاضر مجلس النواب العراقي، لاسيما في مجال مناقشات المجلس لبعض الجوانب الخاصة بالعلاقات العراقية – التركية التي وجدت صداها لدى الرأي العام العراقي.كان للصحف والمجلات العراقية حيزها داخل الدراسة بوصفها مصدراً أصيلاً من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها، فقد تابعت الجرائد العراقية ما كان يجري من تطورات داخلية في تركيا، فعرضت هذه التطورات صداها في الجرائد العراقية على مختلف مشاربها واتجاهاتها الفكرية، لاسيما جريدة " الأخبار و" العهد " و" الاستقلال " وغيرها من الجرائد الأخرى.تم تقسيم الدراسة الى مقدمة ومبحثين : تطرق المبحث الأول الى التطورات السياسية في تركيا في المرحلة الأولى من حكم مصطفى كمال (١٩٢٣ – ١٩٢٩) وانعكاساتها على العراق، في حين تخصص المبحث الثاني بالتطورات التي شهدتها تركيا في المرحلة الثانية والأخيرة من حكم مصطفى كمال أتاتورك (١٩٣٠ – ١٩٣٨) وصداها لدى العراق.

تضمنت الخاتمة أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

ـ المبحث الأول التطورات السياسية في تركيا في المرحلة الأولى وصداها في العراق(١٩٢٣ ١٩٢٩)

أدرك مصطفى كمال (صبيح، ١٩٤٥، الصفحات ٤٧–٨٠) ضرورة التهيئة لأقامة النظام الجمهوري في تركيا وإلغاء (الخلافة) التي أضحت دليلاً على النظام القديم، وقد يستغلها معارضو النظام الجديد في مواجهة حكم الكماليين، فقد كان مصطفى كمال مؤمناً بضرورة التعبئة لفكرة الجمهورية

لأنه أدرك أنها النظام المناسب لبلاده (بهنان، ١٩٨٩، الصفحات ٢٠-٢١)، فأعلن الجمهورية التركية وأصبح أول رئيس لها في ٢٩ من تشرين الأول ١٩٢٣ في جلسة عندها المجلس الوطني الكبير (عصمت، ٢٠٠٧، الصفحات ٢٨-٣٠)أسس مصطفى كمال حزباً اسماه (حزب الشعب) "Halk Firkasi" لينهي تشكيلة مهام وأعمال (جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي) التي أسسها سابقاً مصطفى كمال أثناء حركة المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي ونيل الاستقلال، وأصبح رئيساً للحزب الذي وضع له منهاجاً ونظاماً داخلياً، وأصبح هذا الحزب الحزب الحاكم في تركيا، وتبنى الحزب فلسفة فكرية نابعة من خطب مصطفى كمال وأفكاره الأيديولوجية، خاصة به مطالباً بالاستقلال التام لتركيا ضمن حدودها، ونبذ سياسة التوسع التي لم تجلب لتركيا سوى المصائب والويلات (محمد، ٢٠٢٤، الصفحات ٥٧-٦٠)كلف مصطفى كمال صديقه عصمت أينونو (ياسين، ٢٠٠٦، الصفحات ١٧-٢٥)بتشكيل الوزارة الجديدة فتركيا، فأعلن أينونو في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٢٣ عن سياسة وزارته أمام المجلس الوطني الكبير مؤكداً أنها ستعمل بثبات وعزيمة صادقة على استتباب النظام، والسعي نحو تقدم البلاد وتحقيق رفاهية الشعب التركي استناداً الى المبادئ التي يؤمن بها حزب الشعب الجمهوري (كريم، ١٩٧٨، صفحة ٢٧٣)كان قيام النظام الجمهوري في تركيا وتشكيل الحكومة الجديدة إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية التركية وتغييراً في بناء الهيكلية الأساسية للنظام التركي العلماني، وأكد النظام الجديد أن نظريته لا تقوم على أساس ما هو قائم، وإنما الثورة عليه، وأكد مصطفى كمال ضرورة استبدال القوانين القديمة بقوانين عصرية، ويجب أن تخلي المدارس الدينية مكانها لصالح المدارس الحكومية غير الدينية " (حتي، ١٩٧٥، صفحة ٥٢) ، ويتضح من ذلك أن النظام الجمهوري التركي اختط لنفسه العلمانية التي تقوم على أساس لا ديني وليس على أساس ديني كما كانت عليه في الدولة العثمانية. لم يكتف النظام الجمهوري بهذه الأعمال التي استهدفت قطع أية صلة بالنظام القديم، وإنما أعقبها بخلع (الخليفة) عبد المجيد الثاني، وإلغاء منصب الخلافة نهائياً، ونفي عبد المجيد الثاني وجميع أفراد أسرته الى خارج البلاد، وصودرت ممتلكاتهم وحرموا من امتلاك الجنسية التركية في الحكم الجديد (علي، ١٩٦٦، الصفحات ٦٥-٦٦). كما ألغى مصطفى كمال وزارة الشريعة والأوقاف، وأقيمت بدلاً منها إدارة الشؤون الدينية التي تكلفت بالإشراف على المساجد والتكايا، وتعيين وعزل الأئمة والشيوخ، وأصبح رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس هذه الادارة بترشيح من مجلس الوزراء، فضلاً عن ذلك فقد ألغيت المحاكم الشرعية في تركيا، واستبدلت بالمحاكم المدنية التي أخذت النظر في قضايا الزواج والطلاق والجوانب الأخرى (غفور، ١٩٨٧، صفحة ٤١).حاول مصطفى كمال قطع أية صلة بين بلاده والعرب، فقال بهذا الصدد: " أن أخضاعنا العرب للنفوذ التركي كان من أهم أسباب تخلفنا "، واستطرد قائلاً : " أننا شغلنا أنفسنا أكثر من اللازم بخرافة الأخلاق، إذ دفعنا العالم الإسلامي الى الضلال، الأمر الذي أدى الى عداء العالم الإسلامي لتركيا " (Berkes, 1963, p. 464). وبدلاً من التوجه نحو العالم الإسلامي اتجه النظام الجديد في تركيا نحو الغرب، وحاول أن يصبغ نظامه بالصبغة الغربية وإقامة مظاهر تدلل على السير وراء التغريب والتأثر بمظاهر الحضارة الغربية والسير بالبلاء على خطى الدول الغربية، فأدخل الأزياء الغربية الى المجتمع التركي، وجعل القبعة غطاءً رسمياً للرأس بموجب قانون أقره المجلس الوطني في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ والذي حتم على جميع السكان ليس القبعة الغربية، وفرض على المخالفين عقوبات صارمة (السلام، ١٥/ كانون الثاني /١٩٢٨، صفحة ٩)طبق قانون القبعة أول ما طهر في أيلول ١٩٢٥ على القوات المسلحة والشرطة، ثم عمم بعد ذلك على بقية أفراد الشعب التركي، وكان الهدف هو تقليد الاوربين واقتباس المظاهر الحياتية للمجتمعات الغربية وأن يثبتوا بأن تركيا انسلخت عن الشرق وعن العالم الإسلامي، وهي في طريقها للاندماج مع العالم الغربي، وعلق أحد المتابعين للشأن التركي عن ليس القبعة قائلاً : " أن ذلك أمر مهين لا يوفر ولا يقدم ولا يرفع وضعاً ولا يقع آخر " (عنان، ٢٨/ تشرين الثاني /١٩٢٧، ، الصفحات ١٢-١٣)، وذكر أحد الكتاب بهذا الخصوص : " أن مصطفى كمال رأى الشعب التركي الذي تخيله، واشمأز من الشعب التركي الذي وجده " (سيتوارت، ١٩٧٤، صفحة ٢٤٠).ترتب على التوجه نحو الغرب والابتعاد عن إطار (الدولة الدينية) الى (الدولة المدنية)، فأكد رئيس الوزراء التركي عصمت أينونو : " لقد بذلنا كل ما في وسعنا لاستعمال السلطة الممنوحة لنا في المجلس الوطني التركي بالقدر الذي تقتضيه الضرورة وفي حدود الواجب، فاتخذنا جملة تدابير واقية كان في مقدمتها تحريم مسألة التكايا والزوايا لأننا وجدنا أنها غير مجدية، بل مضرة "، فقل عدد الواعظين الى (٣٠٠) واعظاً فقط، وتم تحويل مسجد (أيا صوفيا) الى متحف تراثي (الجميلي، د.ت، صفحة ٨٣).وعلى صعيد آخر قامت الحكومة التركية في الأول من كانون الثاني ١٩٢٦ بإيقاف التقويم الهجري ووضع محله التقويم الميلادي، وأعقبه بإصدار القانون المدني التركي في شباط في العام نفسه، ثم شرعت الحكومة التركية بإصدار جملة قوانين جزائية وتجارية كانت متأثرة بالقوانين الإيطالية والألمانية (جواد، ١٩٨٩، صفحة ٢٣)كما ضمت القوانين الجديدة مجمل قوانين الأسرة بما في ذلك الزواج والأنساب والميراث والعائلة، لكن هذه الإجراءات حينما دخلت حيز التنفيذ واجهت صعوبات عدة لأن المجتمع التركي لم يكن مهيئاً لتقبلها إدارياً واجتماعياً، كما أن قوانين الديوان والتجارة، وقانون الجزاء التركي واجه مشاكل عديدة بسبب أوضاع البلاد المتخلفة في تلك المدة (Luke, 1936, pp. 182-183)واتخذت الحكومة التركية قراراً أباحوا فيه تعاطي المشروبات

الروحية بين المسلمين، وتم رفع الشعارات والعبارات الدينية من على البنايات العامة، ومنحت الشرطة التركية صلاحيات تنفيذية في تطبيق هذا الإجراء، ومنع الأتراك من الاعتراف على إجراءاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل عدم لبس الحجاب والتأكيد على سفور المرأة والسماح لها إرتياد الأماكن التي لم يكن سابقاً يسمح لها بارتيادها (أوغلو، كانون الثاني ١٩٢٨، صفحة ٣٥٤)واستكمالاً لعلمانية الدولة قامت الحكومة وبموافقة المجلس الوطني بإصدار قانون يقضي بتعليم الحروف اللاتينية واستعمالها بدلاً من الحروف العربية، فأسهمت هذه العملية في نشر الأمية بين الأتراك لأن استخدام الحروف اللاتينية استلزم من مكاتب ودور الطباعة والمدارس والمؤسسات الحكومية تكييف نفسها لهذا النظام الجديد في الكتابة، كما أن الصحف والجرائد عانت من هذا الأمر، مما دفع الحكومة التركية لدفع مبالغ كبيرة لدعمها، فقل عدد قراء الصحف والمجلات من آلاف القراء الى خمسمائة شخص فقط (الداقوقي، ١٩٨٤، الصفحات ٣٠-٣٣)وضمن سياق علمانية الدولة جاء تعديل نصوص القوانين التي وردت في دستور ١٩٢٤، فقد أعلن المجلس الوطني في ١٠ نيسان ١٩٢٨ عن تعديل دستوري حذف بموجب المادة رقم (٢) من الدستور والمتضمنة أن دستور الدولة هو الدين الإسلامي، كما عدلت صيغة القسم الذي كان يقسم به الفرد التركي، فأصبحت كلمة (أقسم بشرفي) بدلاً من (أقسم بالله) ووضعهما في المادتين (١٦) و(٢٨) من الدستور التركي، فكان ذلك إيذاناً بقطع صلة تركيا بالدين الإسلامي الحنيف (الجميلي ق.، ١٩٨٥، الصفحات ١٨٩-٢١٠)ألقت هذه الإجراءات بظلالها على موقف العراق الرسمي والشعبي انطلاقاً من الموقع الجغرافي المجاور لتركيا، وبسبب الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتواصل بين الشعبين العراقي والتركي، فضلاً عن وجود نهري دجلة والفرات في الأراضي التركية، مما حتم على البلدين التعاون في قضايا المياه، وكون تركيا تشكل الحدود الشمالية للعراق، فكان ذلك، فضلاً عن عوامل أخرى مدعاة لاهتمام الرأي العام العراقي بالقضايا التركية خلال السنوات (١٩٢٣ – ١٩٢٩)وجدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية صداها لدى الدوائر الدبلوماسية العراقية في أنقرة، فكانت محاولتها وسعيها للاقتراض الخارجي مدعاة لانتقادات الرأي العام التركي وللمعارضة التركية التي أشارت الى أن أهداف القروض الخارجية هي أهداف سياسية، وأن الدول الأخرى لا تمنح القروض والمساعدات لأي دولة إلا وتحقق من خلالها المصالح والأهداف التي تتوخاها منها، وأشار تقرير دبلوماسي عراقي أن المعارضة التركية على ضرورة اتباع سياسة داخلية فاعلة لتنشيط القطاعات الاقتصادية التركية أكدت والاستماع الى رأي المختصين الاقتصاديين، وعدم الأخذ برأي واحد، لأن الخطط الاقتصادية التي وضعتها الحكومة التركية كانت انعكاساً لرأي (الحزب الشعب الجمهوري) التركي فقط، ولم يؤخذ بنظر الاعتبار آراء المعارضة التركية وأحزابها السياسية الممثلة في (حزب التركي الجمهوري) والذي تأسس عام ١٩٢٤ والحزب (الحر الجمهوري) التي تأسس عام (والوثائق، ١٥/ أيلول /١٩٢٤، صفحة ٢٠١)١٩٣٠.تعرضت الإجراءات العلمانية التي قامت بها الحكومة التركية لانتقادات واسعة ليس على صعيد الرأي العام التركي فحسب، وإنما من قبل بعض رجال الدين وخطباء الجوامع العراقيين الذين عدّوها خطوة باتجاه أضعاف ارتباط الأتراك بالدين الإسلامي، وأكدوا أن " تتريك الآذان " هو مخالفة صريحة للإسلام، وهو عمل لا مبرر له سوى أرضاء الدول الغربية، فتعاطف رجال الدين وهؤلاء الخطباء مع المتدنيين الأتراك في ضرورة العودة الى قراءة الأذان باللغة العربية لأنها لغة القرآن الكريم، وأكدوا أن هذا القرار قرار جائر، وتعاطفوا مع الشيخ (صادق توخان) الذي عارض قرار الحكومة التركية، وأعلن عصيانه عليها في مدينة (بروسة) وامتد عصيانه الى مدنية (سوروم) وانتشارها الى بقية المدن التركية، الأمر الذي دفع السلطات التركية لاعتقاله والتنكيل به (سليمان، ١٩٦٦، صفحة ٦٥)عدّ رجال الدين والخطباء في العراق أن ما قامت به تركيا هو محاولة القلع جذور الإسلام من قلوب الأتراك، كما أن تغيير لباس الرأس التركي واستبداله بالقبعة الأوربية هو مظهر من مظاهر التغريب والاقتداء باللباس الأجنبي الذي لا يمت بصلة بالأتراك الذين تعود السنوات طويلة على لبس لباسهم الوطني الخاص بهم، وعد خطباء الجوامع في العراق ما قامت به الحكومة التركية إنما هو محاولة منها لسلخ الأتراك عن الشرق الإسلامي وعن العالم الإسلامي برمته، وأن هذه الإجراءات تصب في خدمة عزل تركيا عن الإسلام الذي اعتنقوه وآمنوا به، وأن استخدام الحكومة للقسوة في تطبيقه وسجن كل من لا يلتزم به يعبر عن دكتاتورية سلطوية ستؤدي الى ردود فعل سلبية تجاه النظام العلماني التركي.

ووجدت إجراءات الحكومة التركية في قمع الحريات الصحفية ورؤساء تحريرها وصحفيها صداها في الجرائد العراقية، فقد تابعت الأخيرة ما قامت به الحكومة التركية من أغلاق وسجن الجرائد التركية المعارضة لها ، فعلى سبيل المثال حكمت المحاكم التركية بالسجن لمدة ثلاث سنوات على كل من زكريا سرتل بك صاحب جريدة (ركلي غزته) وعلي جواد شاكر بك أحد محرريها، كما نفي حسين جاهد بك صاحب جريدة (طنين) الى إحدى قرى الأناضول الصغيرة وأغلقت جريدته في العشرين من حزيران ١٩٢٥، وكذلك الأمر بالنسبة للجرائد التي كانت تؤيد الحزب الشيوعي التركي (جواد، ١٩٨٩، صفحة ١٩) مثل جريدة (الضياء) و(المنجل والمطرقة) و(الرفيق) وغيرها (الملكي، ١٨/ كانون الأول /١٩٢٥، صفحة ٣٠١).

ندد رجال الدين في العراق بحملة الاعتقالات التي طالت الصحفيين المعارضين للنظام التركي وعدد ذلك سياسة قمعية تستهدف كم الأفواه، ومحاولة حنق أصوات المعارضة، كما أوضحوا أن تحويل الدولة التركية الى (دولة مدنية) لا ينبغي إلغاء الإسلام من دين الدولة الرسمي، وأن مطاردة

أصحاب التكايا والمساجد لا تصب في مصلحة الأتراك، كما انتقدوا قيام مصطفى كمال بتحويل جامع (آيا صوفيا) الى متحف تراثي هو تجني على القيم الإسلامية وعلى حقوق المسلمين الذيين يصلون فيه منذ زمن طويل، فضلاً عن ذلك فقد وجدت إجراءات الحكومة التركية يمنع استخدام اللغة العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية هو تعبير عن فلسفة (حزب الشعب الجمهوري) وأفكار مصطفى كمال الإلحادية لأن الإسلام لغة القرآن الكريم ولغة أهل الجنة كما قال أئمة المساجد ورجال الدين في العراق (المفيد، ٨/ كانون الأول /١٩٢٥)تعاطف العراقيون مع المعارضة التركية التي نددت بعمليات القمع للمعارضة التركية التي كان أي انتقاد منها يكلف صاحبه السجن والاعتقال وحتى الإعدام، وعدت ذلك تعبير عن دكتاتورية النظام التركي واستبدادها وقمعها للأصوات المعارضة (Philips, 1961, p. 137)، ويكفي أن نذكر أن رئيس محكمة الاستقلال في أنقرة بالو علي بك كان يتباهى بأنه قام بإعدام عدداً من الأتراك يفوق ما تم إعدامه منذ عهد السلطان محمود الثاني (آومسترونج، ١٩٥٢، صفحة ٢١٠)كان من أكثر القرارات الجائرة التي اتخذتها المحاكم التركية ووجدت انعكاساتها لدى الرأي العام العراقي هي القرارات التي تتعلق من النظر في المدارس الدينية وتحويلها الى مدارس مدنية حكومية، ومنع رجال الدين الأتراك ضد قضايا الأسرة والأحوال الشخصية وفق الأحكام الشريعة الإسلامية وإلغاء الطرق الصوفية وحظر طقوسها في كل أرجاء تركيا، وإغلاق أماكن اجتماعات روادها ومصادرة ممتلكاتها (جواد، ١٩٨٩، صفحة ٢١)حاول مصطفى كمال الرد على منتقدي نزع الحجاب ولبس القبعة بالقول في خطاب إمام الأتراك: " الزي الدولي الذي تلبسه الشعوب المتمدنة يناسبنا تماماً ... وأننا إذا لبسنا ملابس تختلف عن ملابس الغرب ظلنا متأخرين " واستطرد قائلاً : " إذا كان فيكم من يعارض ذلك قلت له في وجهه أنت غبي وجاهل " (أوغلو ر.، ١٩٦٧، صفحة ٥٨). وكان ذلك إيذاناً بعدم قبوله للرأي الآخر ولاي معارضة لأفكاره المستوحاة من الأطر الغربية التي أراد أن يصبغ بلاده بها دون الأخذ ينظر الاعتبار أوضاعها العامة ودرجة التطور الفكري لشعب عاش شيئاً سنوات تحت الحكم العثماني.أثارت الإجراءات العلمانية التي قامت بها الحكومة التركية التي كانت ترمي الى إلغاء التراث الإسلامي في تركيا، والتوجه نحو الغرب قطاعات واسعة من الأتراك، فانتقدت أحدى الجرائد العراقية هذه الإجراءات وأكدت أنها تستهدف ثني الأتراك عن التزاماتهم الإسلامية، وأشارت الى " محاربة المؤمنين في تركيا ستدفع الشباب الى المزيد من التمسك بدينه الحنيف، وأن هذه السياسة الداخلية للحكومة التركية لن تنفع مع شعب عاش قروناً عديدة في ظل الإسلام المحمدي الأصيل ".والأنكر من ذلك أن الحكومة التركية سعت لكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة تحت حجة أن هذا الخط أوفق للغة التركية من الخط واللغة العربية، وكان ذلك يعبر عن منهج علماني بعيد عن الإسلام (الصلابي، د.ت، صفحة ٥٥٠)، مما أدى الى ردود فعل واسعة بين صفوف رجال الدين الذين ردوا على تصريحات وزير الخارجية التركية توفيق رشدي آراس عندما قال: " أن القومية والإسلام أصبحا لا يتفقان " بقولهم أن الإسلام لا يتعارض مع القومية، وإنهما وجهان لعملة واحدة، وإذا ما أراد الأتراك التمسك بعلمانيتهم فعليهم أن يدركوا أن مصالحهم مع المشرق الإسلامي، وأن الغرب الأجنبي لن يدخلهم في إطاره مهما اتخذوا من إجراءات وسياسات تستهدف الاقتداء بهم وترك التراث والحضارة التركية، الأمر الذي أشارت إليه البعثة الدبلوماسية العراقية وأكدت في كتابها السري الى مراجعها العليا أن أدعاء الحكومة بأنها أمة مستقلة ونهجها علماني، وأن إشارتها أن تمسكها بالإسلام وحكمها لمناطق المشرق العربي هو الذي أدى الى تخلفها، وإذا ما ارادت اللحاق بركب الحضارة الغربية فعليها التخلي عن كل ما يربطها بالشرق والتخلي عن النهج الإسلامي.وبسبب النهج العلماني للحكومة التركية وسعيها لصهر القومية الكردية في بوثقتها والادعاء بأنه لا يوجد شعب كردي في تركيا، وإنما هم أتراك الجبال وسعت الى سلخهم من قويمتهم وهويتهم الخاصة بهم وكل ما يعزز تراثهم وثقافتهم وتمسكهم بدينهم الإسلامي الحنيف، فقد شهدت المناطق الكردية انتفاضات متعددة كان أهمها انتفاضة عام ١٩٢٥ التي عبرت عن تمسكهم القوي بقوميتهم ودينهم، فاندلعت هذه الحركة الكردية وتزامنت مع المجابهة بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الترقي الجمهوري من جهة، والتطورات التي شهدتها مشكلة الموصل (حسين، ١٩٧٧، صفحة ٤٥) وموقف العراق المتصلب في عدم التنازل عن ولاية الموصل للأتراك من جهة ثانية (الرضا، ٢٠١١، الصفحات ٦٠-٦٥)وجدت العمليات العسكرية بين القوات الكردية المسلحة والقوات الحكومية التركية صداها على صفحات الجرائد العراقية المختلفة من جهة، وفي تقارير وكتب المبعثة الدبلوماسية العراقية في أنقرة، فنددت الجرائد العراقية بالقمع وقرارات الإعدام التي شملت قادة وأتباع الكرد الأتراك، إذ بلغ عدد الذي حكموا بالإعدام (٤٧) شخصياً، وشملت اعتقالات عدة حتى المدنيين الذين لم يشتركوا بالحركة المسلحة الكردية، وانهت هذه الحركة بقوة الحديد والنار ومثلت " الوحشية الفظيعة " كما وصفها أحد المؤرخين الغربيين (جواد، ١٩٨٩، صفحة ١٨)وهكذا يتضح لنا أن إجراءات الحكومة التركية التي كانت تحاكي الغرب وتسعى للاقتداء بها، وقطع صلة تركيا بكل ما يربطها بالمشرق الإسلامي وجدت لها صاها في العراق سواء في صفحات الجرائد العراقية أو الرأي الشعبي أو في تقارير البعثة العراقية طوال المرحلة الأولى من حكم مصطفى كمال التي امتدت في عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٢٩.

ـ المبحث الثاني التطورات السياسية الداخلية في تركيا وصداها في العراق ١٩٣٠ ـ ١٩٣٨

استمرت السياسة التركية في قمع الأصوات المعارضة لاتجاهاتها في منع أعطاء الحريات والاستماع الى آراء المعارضة والاندفاع نحو تقليد الغرب والابتعاد عن المظاهر والتقاليد التي تعود عليها الأتراك، وكانت تستهدف من وراء ذلك قطع ارتباط الشباب التركي عن كل ما يربطهم بتراثهم وتقاليدهم السابقة، فطلبت المفوضية العراقية الملكية في أنقرة من الحكومة العراقية الاستفادة من التجربة التركية، وعدم أتباع سياسة القمع والإرهاب وتمزيق نسيج الشعب، وعدم التفريق بين المكونات الاجتماعية لأن الاضطهاد سيولد انتفاضة شعبية ضد الحكومة (الملكي، التسلسل (٣١١/٧١٩)، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم (٧٢)، ١١/ كانون الثاني /١٩٣٤، الصفحات ٨٩-٩٠).

واكدت المفوضية نفسها أن الأتراك اخطأوا كثيراً في الضغط على الحريات العامة واعتقدوا أن كم الأفواه واعتقال المعارضين ومنع الأصوات الحرة من أن تعبر عن نفسها كفيل بالقضاء على أي تحرك معادٍ لها، وأشارت الى أن الحكومة العراقية يجب أن لا تسير على هذا النهج المتبع في تركيا، وأن تعمق الوحدة الوطنية العراقية، وعد الكفاءة والحرص تعبيراً عن مصلحة العراقيين أساساً لحب العراقيين لوطنهم واعتزازهم بملكهم المبجل غازي المحبوب " على حد ما جاء في كتاب أرسلته المفوضية الملكية العراقية الى وزارة الخارجية العراقية (الملكي، التسلسل (٣١١/٧١٩)، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم (٧٢)، ١١/ كانون الثاني /١٩٣٤، الصفحات ٨٩-٩٠)ومثلما توقعت البعثة الدبلوماسية العراقية في العاصمة التركية فإن استمرار أساليب القمع والاضطهاد التي مارستها السلطات في المناطق الكردية وإجبار الأكراد على التحدث باللغة التركية فسراً، وعدم تعيينهم في الوظائف العامة الا بعد تعلمهم لهذا اللغة، ومحاولة سلخهم عن تراثهم القومي وثقافتهم الخاصة بهم، دفعت الأكراد في مدن (ماردين) و(ديار بكر) و(نصيبين) و(موش) للتحرك بشكل سري ضد الحكومة التركية وأساليبها القمعية، وكانت اجتماعاتهم تجري في بيوتهم حيث للتباحث فيما يجب العمل لمواجهة السلطة القائمة في مناطقهم، وكيفية الاستعداد للمرحلة المقبلة، ومواجهة التحديات التي تواجههم، وأدركوا أن الهدف من وراء أساليب السلطات التركية الحاكمة يتجه نحو تذويب شخصيتهم القومية بالإطار والبوتقة التركية بالقوة (الملكي، التسلسل (٣١١/٧٢٠)، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية ، الوثيقة رقم ٩٨، ٥/ تموز /١٩٣٥، صفحة ١٢٠)جاءت هذه التوجهات القومية المتطرفة ضد أكراد تركيا أنسجاماً مع مبادئ الحزب الحاكم في البلاد الذي وضع في أهدافه شعار القومية وعده أحد الأهداف الأساسية له تطبيقاً لما آمن به زعيم الحزب مصطفى كمال من ضرورة تأسيس دولة تركية قومية تذوب فيها القوميات الأخرى لأن الشعب التركي، حسب رأيه، " يشكل أمة قائمة بذاتها، وذات قومية متميزة، والقومية هي لكل تركي يعيش على هذه الأرض دون الاعتماد على أمور أخرى تتعلق بنواحي الحياة الأخرى " (رضوان، ٢٠٠٦، صفحة ٤٨)وجدت أساليب القمع التركية الحكومية صدى لها على صفحات الجرائد العراقية، فقد أشارت جريدة عراقية الى أن تركيا لا تضطهد الأكراد فقط، وإنما غيرهم من القوميات الأخرى مثل العرب في مدينة (موسين) الذين تمنعهم من التحدث باللغة العربية، وتتجاوز على حقوقهم التي " ضمنتها الدساتير العالمية "، وسيؤدي ذلك الى ردود فعل سلبية من قبلهم تجاه الحزب الحاكم في تركيا الذي لم يتورع عن اضطهاد كل من يعارضه، وأن نتائج ذلك ستظهر في الانتفاضات التي سيقوم بها الأهالي ضد السلطة التركية (رضوان، ٢٠٠٦، صفحة ٤٨)حاولت الحكومة التركية إغراء العوائل التركية الساكنة في الدول العربية، فقد اتخذت عدداً من القرارات أهمها السعي لإعادتهم الى تركيا على حساب الحكومة التركية، ومنهم قطع أراضي زراعية في بعض المناطق التركية لزراعتها، وبالفعل وصل الى تركيا حوالي (٣٠٠) شخص من اليمن، و(٧١) من فلسطين وتم إسكانهم في قضاء (الاصلاحية) الواقعة على الحدود السورية – التركية، كما وصلت الى تركيا قافلة فيها (٢٠٠) شخص من شرق الأردن، تم توزيعهم في موقع (كوالو خدتوك) لزراعة أراضي هذه المنطقة، وكان هدف الحكومة التركية من جلب هذه العوائل التركية الى بلادها، هو زيادة عدد سكان تركيا، وتعزيز نسبة الكثافة السكانية الى (٥٥٪) بدلاً من (٢٦٪) للكيلو متر مربع الواحد (الملكي، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، التسلسل (٣١١/٧١٩)، في ، الوثيقة رقم (٤)، صفحة ٢٤)كانت الحكومة التركية قد وضعت لها في خطة العشر سنوات أهدافاً من وراء إعادة الأتراك الموجودين في الدول العربية والأوربية الى بلادها، مثل بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا، تضمن توزيع هذه العوائل على المناطق التي يسكنها الأكراد والعرب على الحدود السورية – التركية لخلخلة الواقع القومي هناك لصالح الأتراك، وفي تقرير كتبته البعثة الدبلوماسية العراقية في أنقرة عام ١٩٣٥ أكدت أن الحكومة التركية خلال المدة ١٩٣٥ والى نهاية حكم مصطفى كمال تمكنت من أسكان (٦٣,٠٠٠) شخص وزعت عليهم الأراضي الأميرية الداخلة ضمن بلديات المدن والقصبات والقرى ومحيطها وأقسام الغابات التي تم إصلاحها واستملاكها وجعلها صالحة للزراعة والسكن ضمن مواد قانون الإسكان (الملكي، التسلسل (٣١١/٧١٩)، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، ١٠/ تموز /١٩٣٥، صفحة رقم ١١)لم تكتف الحكومة التركية بإسكان هؤلاء الأتراك العائدين الى بلادها، وإنما بدأت تدربهم على كيفية استثمار الاراضي الزرعية بالطرق الحديثة وترك استخدام الطرق البدائية في الزراعة لأن ذلك يضر باقتصاديات تركيا، وقررت الحكومة التركية منحهم فروضاً من المصرف الزراعي خوفاً من وقوعهم تحت رحمة الوسطاء والمرابية (الملكي د.، ٢٠/ أيلول /١٩٣٥،

صفحة ٤٠)تزامن إسكان هؤلاء الأتراك في المناطق الكردية مع تهجير اصحابها منها، فقامت الحكومة التركية بتهجير أول قافلة من الأكراد من الولايات الشرقية الى مناطق أخرى من تركيا، لاسيما في المناطق الغربية، وتم توزيعهم على قرى مختلفة تبعد الواحدة عن الأخرى مسافات طويلة كي يندمجوا مع العنصر التركي فيها، ولا يبقى الأكراد في منطقة واحدة متجمعين، وأكدت السلطات التركية أنها ستستمر في هذا المنهج وتطبق خطتها بكل دقة وعبر توقيتات زمنية محددة، حتى ينصهر الكرد في بوتقة القومية التركية .كان هدف الحكومة التركية من قانون الإسكان الذي عد أشبه ما يكون بالإبادة الجماعية للأكراد والعرب بإسكان المهاجرين الأتراك الذين وفدوا إليها من الدولة العربية والبلقانية مثل رومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا في الولايات الشرقية وأخذ الأراضي الزراعية من الأكراد في عملية تستهدف التغيير الديموغرافي في تركيا، المسألة التي انتبهت إليها بعض الأوساط العراقية، فأشارت الى أن ذلك يأتي ضمن خطة الحكومة التركية تبذويب الأكراد في جسم الدولة التركية، وتوقعت البعثة الدبلوماسية العراقية أن ذلك سيدفع الأكراد الى الانتفاضة ضد السلطات الحاكمة التركية قريباً (الملكي د.، التسلسل (٣١١/٧٢٠)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ، الوثيقة رقم ١٢، ٢٠/ أيلول /١٩٣٥، صفحة ٤٠).وبالفعل وكما توقعت الأوساط الدبلوماسية العراقية فإن الأكراد ثاروا في عام ١٩٣٦ ضد الحكومة التركية في مدينة (درسيم) احتجاجاً على أساليب حكومة عصمت أينونو التعسفية ضدهم، وقاد الحركة الكردية المسلحة (محمد رضا)، وجاء إعلان هذه الحركة المسلحة بسبب إسكان السلطات التركية للاتراك من بلدان البلقان في مناطقهم، فقامت السلطات التركية الحكومية بقمع حركتهم بقوة وبقسوة متناهية، وقام الجيش التركي بإعدام قائد الحركة محمد رضا وإصدار أحكاماً مختلفة بالسجن على القائمين والمشاركين فيها، وعلى الرغم من قمع هذه الحركة، فإن الأكراد ظلوا ينتظرون أي فرصة لهم لمواجهة الحكم التركي المستبد (الداقوقي، أكراد تركيا، د.ت، صفحة ٢٠٥)لم يكن الأكرادهم المستهدفون من قبل الحكومة التركية التي مارست ضدهم التفرقة العنصرية وقمعت تحركاتهم الشعبية فحسب، وإنما ذاقت الشعوب غير التركية من القهر والاضطهاد الكثير من العرب والأرمن واليونانيين الذين وصفهم الحزب الحاكم في تركيا بأنهم " يشكلون الإعداء الداخليون لتركيا " وأكدت ضرورة قمع تحركاتهم لكي يستقر الوضع الداخلي في البلاد، وعدت المسلمين الناطقين باليونانية من الذين طردتهم اليونان من أراضيها، وهاجروا الى تركيا بأنهم " أعداء الحركة الكمالية "أن سياسة التتريك التي استخدمها النظام التركي الحاكم ضد القوميات غير التركية دفعت هذه القوميات للوقوف ضد السلطات التركية الحاكمة، وأدت شعارات حزب الشعب الجمهوري الى دفع هؤلاء ليصبحوا في خانة المعارضة لأنهم بنظر هذا الحزب أعداء للنظام الذي عدهم من عوامل النخر الداخلية في نظافة وكان يعدهم أعداد النظام الجديد، لذلك على السلطات التركية إعادة تأهيلهم وصهرهم في إطار ما عرف بـ " تركيا الجديدة " ((٣١١/٧٢٠)، ١٠/ آذار /١٩٣٧، صفحة ١١٥).استهدف مصطلح " تركيا الجديدة " كما ذكر في توجيهات حزب الشعب الجمهوري (محمد، ٢٠٢٤، الصفحات ٣٣-٣٥) الى السلطة الحاكمة " تتريك كل الساكنين في تركيا " الأمر الذي يستلزم " أن يكونوا شراكاً قبل كل شيء ومؤمنين بالقومية التركية " (يونس، ٢٠٠٥، الصفحات ٨٣-٨٥) ، لكن القوميات غير التركية لم ترضخ لهذه السياسة العنصرية ضدهم (الخفاجي، ٢٠٠٥، صفحة ٨٣)وجدت الحكومة التركية أن أفضل طريقة لمنع تحركات الأكراد وانتقالهم من الحدود العراقية الى أراضيها ودعمهم لأبناء جلدتهم وسعيهم مع أكراد العراق وإيران لأقامة حكم خاص بهم للتنسيق مع الحكومتين العراقية والإيرانية لإقامة ما عرف بـ " الميثاق الشرقي " أو ما عرف " بميثاق سعد آباد " (عجة، ٢٠٠٢، صفحة ١٤٢) ، فيما بعد – لمواجهة حركة الدخول والخروج من الحدود العراقية – التركية – الإيرانية والقضاء على الحركات الكردية المسلحة في هذه الدول، ومنع العمليات العسكرية هناك، والوقوف بوجه عمليات التسلل عبر الحدود وعدم استغلال وعورة هذه المناطق كونها مناطق جبلية يصعب السيطرة عليها ووجود حواضن وملاذات آمنه وتنسيق فيما بين الأكراد العراق وإيران تركيا ضد الاكراد (الله، ١٩٥٦، الصفحات ٨٧-٨٨).واشتكت الحكومة التركية كثيراً من حالات تهريب المواد والسلع على الحدود العراقية – التركية، وطلبت من العراق قطع دابر عملية التهريب التي تقوم بها عصابات منظمة، لكنها لم تذكر أن ازدياد حالات التهريب كان بسبب سياسة الحكومة التركية الاقتصادية وغلاء الأسعار في تركيا، مما أدى الى حدوث حوادث تهريب واسعة النطاق " فطلبت الحكومة العراقية من نظريتها التركية تخفيض أسعار السلع والمواد لمنع تهريبها عبر الحدود، لكن الحكومة التركية لم تعبأ بذلك، وظلت مستمرة في سياستها الاقتصادية " غير الرشيدة " على حد ما جاء في كتاب رسمي عراقي ((٣١١/٧٢٠) د.، ٢٨/ أيلول /١٩٣٧، صفحة ١٩١)أنعكست أساليب السلطات التركية على القوميات غير التركية سلباً، لأن هذه السلطات استمرت في سياستها العنصرية، لاسيما اتجاه الأكراد عندما بدأت تنشأ المخافر والطرق والجسور في مناطقهم لتسهيل السيطرة على تحركاتهم، فضلاً عن إرسال التعزيزات العسكرية الى هناك، وتهيئة مدارج للطائرات العسكرية، وتوقعت البعثة الدبلوماسية العراقية أن هذه الإجراءات التي قامت بها تركيا، لاسيما في المناطق والولايات الشرقية تستهدف السيطرة على أي انتفاضة كردية ضدهم والتعامل معها بقسوة لكي تعطي درساً لغيرها من القوميات الأخرى لعدم التحرك ضدها والتزام الهدوء والسكينة (الملكي د.، التسلسل (٣١١/٧١٩)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم (٨٧)، ١٩٣٧/٨/٣١، صفحة ١٩٦)جاءت

ردود فعل الأكراد على سياسة الحكومة في بناء المخافر وإرسال تعزيزات عسكرية الى المناطق الكردية والسير في عمليات تهجير الأكراد وإرسالهم الى مناطق بعيدة عن مناطق سكناهم، فاضطر عدد من شيوخ الأكراد القيام بانتفاضة مسلحة في أيار ١٩٣٧ معلنين شروطهم التي تضمنت الآتي (الملكي د.، التسلسل (٣١١/٧٢٠)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ، الوثيقة رقم (٩٠)، ٢/ أيلول /١٩٣٧، صفحة ٢٠١):

١-إيقاف عمليات إنشاء المخافر والطرق والجسور لأغراض عسكرية في المناطق الكردية.

٢-عدم إجبار الأكراد على ترك لباسهم القومي وارتداء الملابس الأوربية.

٣-الكف عن سياسة خلخلة الواقع القومي من خلال إسكان الأتراك المهاجرين في المناطق الكردية.

٤-عدم إجبار الأكراد على التحدث والكتابة باللغة التركية وعدم تعيينهم في الوظائف العامة إلا بعد إجادتهم هذه اللغة.

وبدلاً من أن تستجيب الحكومة التركية لهذه الشروط والمطاليب، فإنها قامت بإرسال تعزيزات عسكرية وطائرات مقاتلة لقصف مناطق الثوار الأكراد ومحاولة إنهاء حركتهم المسلحة، وتمكنت بعد جهد كبير من إنهاء تحركهم المسلح وإلقاء القبض على قادة الانتفاضة الكردية المسلحة، وجاء القضاء عليها بالسرعة الممكنة لكي تعطي الحكومة التركية صورة لكل من إيران والعراق بأنها قضت على عناصر التمرد وأشاعت روح الهدوء والاستقرار في هذه المناطق، لكي تقتدي بها كل من العراق وبقية دول " الميثاق الشرقي " في محاربة الأكراد ومنعهم من تشكيل خطراً على سلطاتهم، والتنسيق معهم في إقامة هذا الميثاق التي عده بعض المؤرخين بأنه صمم لمحاربة الحركة الكردية (النجار، ١٩٧٤، الصفحات ٢٣١-٢٣٢)أكد بعض زعماء الأكراد ومفكريهم أن الحاح تركيا على عقد الميثاق الرباعي كان نابعاً من عدم استقرار المناطق الكردية في كردستان التركية، وأن عدم استقرار هذه الأوضاع هي التي دفعت الحكومة التركية للتنسيق مع العراق وإيران من أجل إنهاء الحركة الكردية في بلدانهم، لاسيما أن الجرائد الكردية وعدد من الجرائد العراقية والمجلات في السليمانية والمناطق الكردية الأخرى كانت ساعية لفضح السياسة العنصرية للحكومة التركية التي لم تحارب الأكراد فقط (حلمي، ١٩٦١، صفحة ٤)، وإنما شملت بسياستها العنصرية حتى العرب والأرمن وسائر القوميات غير الكردية (الملكي د.، التسلسل (٣١١/٧٢٠)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم (٢١٠)، ١٩٣٧/١٢/٣١)أثبتت سياسة الحكومة التركية فشلها في القضاء على حركة القوميات المتطلعة الى الحرية والحصول على مطالبها العادلة لأنها كانت سياسة عنصرية وتعسفية وأدت الى ردود فعل مضادة لما كانت تريد تحقيقه، واستمرت في سياستها حتى وفاة مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٣٨م.

الخاتمة :

وجدت التطورات الداخلية في تركيا صداها في التقارير الرسمية للبعثة العراقية في أنقرة، مثلما وجدت لها انعكاسات في الجرائد والمجلات العراقية المختلفة، وكان ذلك أمر طبيعياً لدولة جارة للعراق تتأثر وتؤثر في المحيط الإقليمي، فضلاً عن الجوار الجغرافي لبلدين مسلمين تربطهما علاقات تاريخية ولا يمكن أغفال كون الدولة العثمانية حكمت العراق لأربعة دون خلت. كانت التطورات السياسية التركية تعكس طبيعة النظام الجديد في تركيا، وسعيه لأقامة تجربة جديدة على أنقاض النظام الأوتوقراطي القديم الذي أنهته الحرب العالمية الأولى، لكن هذا النظام الذي وضع أركانه وأسسه زعيم الأتراك مصطفى كمال وأنشأ حزباً سياسياً لدعم توجهاته تميز باقتباس التجربة الغربية ومحاولة تطبيقها على بلد شرقي خلال مدة قصيرة، فلم يستوعب الأتراك هذه التجربة، مما اضطر النظام الجديد في تركيا الى محاولة فرضه بالقوة عليهم، وأدى ذلك بطبيعة الحال لردود فعل سلبية تجاهه.أن محاولات الحكومة التركية للتحلي عن التراث والقيم والتقاليد التي ورثها الأتراك أباً عن جد لا يمكن أن تتحقق في مدة زمنية لا تتعدى خمسة عشر سنة من عهد مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣ – ١٩٣٨)، الذي جابهت سياسة الحكومة التركية صعوبات كبيرة في ميدان سياستها الداخلية المتعلقة بالدين الإسلامي ومحاولة رفعه من (الآذان) ومن الدستور التركي وإحلال الكلمات التركية بدلاً من الكلمات العربية وتغيير التاريخ الهجري وما الى ذلك من إجراءات حكومية لم تصمد أمام إسلامية الأتراك والتزامهم بعقيدتهم طوال سنوات عديدة، وفشلت أساليب الحكومة التركية في صهر القوميات غير التركية في بوتقة واحدة وسحق أي صوت معارض لها وأتباع سياسة التهجير القسري والإبادة الجماعية التي ولدت ردود فعل سلبية وسرعان ما عبرت عن نفسها في الانتفاضات التي كلفت السلطات الحاكمة أموالاً وخسائر بشرية لا مبرر لها.وفي حقل السياسة الخارجية حاول الأتراك توجيه أنظار الشعب في بلادهم نحو قضية خارجية هي قضية الأدعاء بعائدية الموصل لهم، لكن العراق تمسك بالموصل، وأثبت العراقيون كرداً وعرباً وتركمان عراقيتهم، وجاء توصيات عصبة الأمم لتبقي الموصل ضمن الحدود العراقية.أن واحدة من أهم دروس التاريخ وعبّره تؤكد أن الاضطهاد القومي لا يولد سوى انفجار لا يمكن التكهن به، لذلك شهد عهد مصطفى كمال أتاتورك سلسلة من الانتفاضات

والحركات المسلحة ضد السلطات التركية، ولم تنفع مع من حمل روحه على راحته، وأثبتت سياسة الحديد والنار فشلها في إخضاع القوميات غير التركية للسلطات الحكومية التي لم تستطع إذابة قومياتهم في بوتقة القومية التركية رغم أتباع كل أساليب القهر والاضطهاد والعنف.

قائمة المصادر

,(720/311)د .ك /10) .آذار .(1937/كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ، الوثيقة رقم .66المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية .

,(720/311)د .ك /28) .أيلول .(1937/كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم (122)، .العراق : المفوضية الملكية العراقية .

Berkes, N. (1963). The Development of Secularism in Turkey. London.

Luke, H. (1936). The Old Turkeq and the New. London: London.

Philips, S. M. (1961). A History of Turkey. London: London.

الجميلي ,أ .ن) .د.ت .(النظام السياسي في تركيا وإيران .بغداد :بغداد.

الجميلي ,ق .خ .(1985) .تطورات واتجاهات السياسة التركية الداخلية التركية .(1928 – 1923)بغداد :رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب –جامعة بغداد.

الخفاجي ,خ .ج .(2005) .دور تركيا في الأحلاف والتكتلات الإقليمية وأثرها على أمن العراق والأمة العربية .(1955 – 1937)بغداد :رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي.

الداقوقي ,إ .(1984) .الأدب التركي المعاصر، سلسلة الدراسات التركية، رقم .8بغداد :بغداد.

الداقوقي ,إ) .د.ت .(أكراد تركيا .بغداد :بغداد.

الرضا ,ع .ك .(2011) .انتفاضة عام 1925في تركيا وانعكاساتها على قضية الموصل .بغداد :إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية.

السلام ,م .ع /15) .كانون الثاني .(1928/البرنيطة في بلاد الشرق، "الرابطة الشرقية) "مجلة (، ، العدد (2)، السنة .(1)القاهرة :مصر.

الصلابي ,م) .د.ت .(الدولة العثمانية .عوامل النهوض وأسباب السقوط .القاهرة :مصر.

الله ,س .ع .(1956) .التعاون التركي العراقي الإيراني ضد الأكراد .قبرص.

المفيد /8) .كانون الأول .(1925/جريدة .بغداد.

الملكي ,د .ك /10) .تموز .(1935/التسلسل (719/311)، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية .المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية .

الملكي ,د .ك /11) .كانون الثاني .(1934/التسلسل (719/311)، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم .(72)انقرة :وزارة الخارجية /انقرة.

الملكي ,د .ك /18) .كانون الأول .(1925/التسلسل (720/311)، تقرير سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة عن نشاط الصحف الشيوعية في تركيا مرسل الى وزارة الخارجية العراقية في)الوثيقة رقم .(211)بغداد :وزارة الخارجية العراقية .

الملكي ,د .ك /2) .أيلول .(1937/التسلسل (720/311)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ، الوثيقة رقم .(90)المفوضية الملكية العراقية .

الملكي ,د .ك /20) .أيلول .(1935/التسلسل (720/311)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ، الوثيقة رقم 12.

الملكي ,د .ك /20) .أيلول .(1935/تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ، الوثيقة رقم (12)، .بغداد :العراق.

الملكي ,د .ك .(31/12/1937) .التسلسل (720/311)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم .(210) العراق :المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية .

الملكي ,د .ك .(31/8/1937) .التسلسل (719/311)، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، الوثيقة رقم .(87) العراق :المفوضية الملكية العراقية .

الملكي ,د .ك /5) .تموز .(1935/التسلسل (720/311)، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية ، الوثيقة رقم .98أنقرة :وزارة الخارجية .

الملكي ,د .ك) .في ، الوثيقة رقم .((4)كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ، التسلسل /3 .(719/311)تموز :1935/العراق.

النجار ,م .ع .(1974) .تاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي .البصرة :العراق.

أوغلو ,ر .ج .(1967) .احاديث مصطفى كمال .قبرص :تركيا.

أوغلو ,ع .ا) .كانون الثاني .(1928بادرة يقظة في تركيا، "الزهراء) "مجلة (،ج6، م .4القاهرة :مصر.

آومسترونج ,هـ .س .(1952) .الذئب الأغبر، تعريب :دار الهلال .القاهرة :مصر.

بهنان ,ح .ع .(1989) .التطورات السياسية في تركيا .(1923 – 1919)بغداد :رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب –جامعة بغداد.

جواد ,س .ح .(1989) .التطورات الاقتصادية والسياسة الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية .(1933 – 1929)بغداد :رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب –جامعة بغداد.

حتي ,ف .(1975) .خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، ج .2بيروت :لبنان.

حسين ,ف .(1977) .مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية الإنكليزية بالتركية وفي الرأي العام، ط .3بغداد :بغداد.

حلمي ,ر .(1961) .مقالات حول ميثاق سعد آباد، "روزي نوي) "مجلة (، ، العدد .(10)السليمانية.

رضوان ,و .(2006) .تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين .(2000 – 1950)بيروت :لبنان.

سليمان ,ع .ا .(1966) .الإسلام في تركيا .بيروت :لبنان.

سيتوارت ,د .(1974) .تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة :زهدي جار الله .بيروت :لبنان.

صبيح ,م .(1945) .كمال أتاتورك .القاهرة :مصر.

عجة ,ح .ك .(2002) .إيران وسياسة الأحلاف الإقليمية .1959 – 1937بغداد :رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية –الجامعة المستنصرية.

عصمت ,خ .ا .(2007) .دور المجلس الوطني الكبير في الحياة السياسية التركية .بيروت :لبنان.

علي ,س .(1966) .مصير العائلة العثمانية .قبرص :تركيا.

عنان ,م .ع /28) .تشرين الثاني 1927/، .(سياحة في تركيا الجديدة، "الهلال) "مجلة (، ، العدد .(1)القاهرة :مصر.

غفور ,ع .ا .(1987) .تاريخ تركيا المعاصر (1980 – 1918)، في كتاب "تركيا المعاصرة . "الموصل :الموصل.

كريم ,ع .(1978) .تركيا وتطوراتها الحديثة .بيروت :لبنان.

محمد ,س .م .(2024) .الأسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري وأثرها في الحياة السياسية التركية المعاصرة .بغداد :رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية –الجامعة المستنصرية.

والوثائق ,د .ا /15) .أيلول .(1924/ملفات البلاط الملكي، التسلسل (719/311)، تقرير من المفوضية الملكية العراقية الى في،الوثيقة رقم .(88) بغداد :وزارة الخارجية /العراق.

ياسين ,ع .ط .(2006) .عصمت أينونو ودوره السياسي في تركيا .(1973 – 1884)بغداد :إطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية.

يونس ,ر .ز .(2005) .التركيب القومي والديني في تركيا، دراسة تحليلية، "دراسات اجتماعية) "مجلة (، العدد .(5)بغداد :بيت الحكمة.